جسر للطيبين

احمد سعداوي

عنوان المقال هو تعبير عراقي شائع يستعمل، في الأصل، صيغة ترحيب واستعداد لخدمة الآخرين، فيكون صاحب الكلام مستعدّاً أن يتحوّل إلى جسر يعبر عليه الناس الطيّبون. غير أن هذا التعبير سرعان ما انتقل إلى التهكّم، وصار يستعمل في تعليقات «السوشيال ميديا» للسخرية من الخضوع والاستسلام، وانتشر في الأسبوع الماضي تعليقاً على الصواريخ المتبادلة الإسرائيلية والإيرانية، والهجمات على مواقع داخل العراق، في تداعيات المواجهة بين إيران وإسرائيل.

حدث هذا التصعيد في وقت كان فيه رئيس وزراء العراق محمد شياع السوداني في واشنطن يلتقي مع الرئيس الأميركي جو بايدن، ويجري مباحثات عالية المستوى، وكان من المشاهد المؤثرة أن يذكر الرئيس الأميركي أمام رئيس الوزراء العراقي التزام إدارته بحماية إسرائيل ودعمها. ولعله موقف محرج للضيف الذي يحاول السير بصعوبة على حبل مشدود بين تيارات سياسية شتّى، غالبيتها تعلن العداء لإسرائيل، بينما على الضفّة الأخرى تفرض ظروف العراق الحرجة على المسؤولين العراقيين التزام الحذر والحياد قدر الإمكان في شرق أوسط متفجّر.

ومن هنا نفهم التزام الحكومة العراقية بمطالب التهدئة، والكلام العمومي عن الأبرياء والمدنيين والضحايا من دون أن يذكرهم أو يشخّصهم بالاسم. وفي الحقيقة، ليس للعراق شيء كبير يمكن أن يفعله في هذه المعمعة، بسبب خضوعه لتأثيرين متعارضين من إيران وأميركا. ضربت إسرائيل على ما يبدو مواقع أمنية في العراق، ونفّذت عملية في الأراضي الإيرانية، وإن أحاطت هذه الضربات بالغموض والتعتيم الإعلامي، وقبلها أطلقت إيران موجةً من المسيّرات والصواريخ، عبرت الأجواء العراقية باتجاه إسرائيل، ولم يفعل العراق، في كلا الحالتين، شيئاً.

تنطلق الصواريخ بالاتجاهين، ويعلّق العراقيون بمرارة وسخرية سوداء: لقد أصبحنا «جسراً للطيبين». وهو هنا جسر بالمعنيين المادي، الذي تمثّله الصواريخ والمسيّرات، والرمزي: فالعراق ساحة مواجهة في معارك الآخرين.

بسبب هذه المواجهة غطست معاناة المدنيين الفلسطينيين المحاصرين في رفح إلى الأسفل وارتفعت في التغطيات الإعلامية أنباء التصعيد المحتمل للحرب بين إسرائيل وإيران، واحتمالات أن تتحوّل إلى مواجهة مفتوحة تصعب السيطرة عليها. وبدا واضحاً للجميع أن إيران تدير مواجهتها مع إسرائيل من منظور الحسابات الأمنية الإيرانية، وليس بوصفها جزءاً من المعركة الدائرة في الأراضي الفلسطينية. وليس بالشيء الغريب أو الخطأ أن تضع دولة ما مصالحها الأمنية أولاً. ولكن انكشافه في الحالة الإيرانية يميط اللثام أكثر عن دعوى تسخير الجهد الإيراني لدعم الفلسطينيين أو دعم صراعهم مع إسرائيل، فهذا إن تعارض مع المصالح الإيرانية العليا فإنه سيغدو ثانياً، أو يغدو محسوساً بحذر ودقّة. هذا كله مفهوم، وتفعله دولٌ كثيرة تحترم سيادتها. ولكنه عند جزء من الجمهور العراقي لم يكن يُفهم هكذا. فهو صراع عقائدي، يدفع إلى الابتهاج والاحتفال مع الدرونات العابرة على «جسر العراقيين الطيّبين»، من دون أي رجفةٍ في الضمير الوطني حول انتهاك السيادة.

السؤال الأكثر إيلاماً في هذا الموضوع، والذي يمكن أن يُطرح على النخب السياسية العراقية، التي تشترك في إدارة مواقع السلطة الحساسة في البلد: هل يتطابق العراق مع إيران في منظورها لإدارة الصراع في المنطقة، أم يختلف؟ وهل تستطيع هذه النخب حقاً أن تجلس لتتفق في ما بينها حول الموقف الرسمي المناسب للعراق، أم يبقى في المنطقة الضبابية، ومحاولة إنجاز توازنات مستحيلة بين الضغوط الإيرانية والأميركية؟ يظنّ ساسة العراق أننا نكسب من الجميع بهذا الموقف الضبابي، ولكن لا أحد يفكّر بحجم الخسائر من السيادة واحترام البلد ومن الحضور المؤثر في المنطقة، بسبب ترك سيادة البلد «جسراً للطيبين».

أيّ دورٍ قادم للأردن في المنطقة؟

محمد أبو رمان

ثمّة مخاوف لا يواربها عديدون من السياسيين الأردنيين المقرّبين من مواقع صنع القرار من أن يُحسب الأردن من ضمن الأطراف أو القوى الخاسرة بعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزّة، ويشبه هذا التيار الوضع القادم بالعزلة التي عانى منها الأردن بعد حرب الخليج في العام 1991، عندما رفض دخول القوات الغربية إلى الخليج، فتعرّض للتضييق والحصار، ما فرض عليه لاحقاً الذهاب إلى مؤتمر مدريد للسلام 1991، نوعاً من كسر العزلة المفروضة، عربياً وأميركياً، وتدبدله النخب السياسية الموجودة بنخب أخرى أكثر قدرةً على التعامل مع الخيارات الاستراتيجية التالية لتلك الحرب!

من الصعوبة بمكان مسايرة ذلك التيار بالقياس على تلك الظروف التاريخية، لكن ذلك لا ينفي أنّ هنالك بالفعل مخاوف من العزلة أو عملية تحجيم الدور الأردني في المرحلة المقبلة، بخاصة بعد التصعيد الدبلوماسي الأردني الملحوظ في مواجهة العدوان الإسرائيلي في الفترة الماضية، ورفضه خططاً أميركية - إسرائيلية - عربية عديدة متعلقة بالتطبيع الإقليمي والانتقال إلى مرحلة يتم فيها ترصيص التحالف العربي - الإسرائيلي، حتى لو لم يتم تقديم حلول منطقية للقضية الفلسطينية، وهو الأمر الذي يطالب به الأردن، بوصفه شرطاً أساسياً لأي عملية سلام إقليمي قادمة. ثمة حقيقتان رئيسيتان تساهمان في شرعنة المخاوف الأردنية: الأولى، أنّه سواء كان هنالك تحريك للعملية السلمية أم لا، بخاصة بعد بعد أحداث السابع من أكتوبر/ تشرين الأول، فإنّ ما هو متوافق عليه أنّ فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة، ذات السيادة، والحدود، وعاصمتها القدس الشرقية، لم يعد خياراً لدى السياسيين الأميركيين، ولم يعد مطروحاً في الأوساط المتحمسة للتوقيع عربياً؛ وبالتالي، ما يمكن أن يُطرح أو لا يُطرح على الفلسطينيين لا يتجاوز سيناريو «غوام وبورتريكو» (كما يؤكد كل من ناتان براون وفلاديمير براون في مقالتهما «اليوم التالي» العسير في غزّة، على موقع معهد كارنيجي للسلام)، ولا يهم عند ذلك، سواء كان القادم للبيت الأبيض في الانتخابات المقبلة هو الرئيس السابق دونالد ترامب أم بقي الختيار المرهق جو بايدن، لأنّ النتيجة أنّ تحريك السلام والتسوية لن يؤدّي إلا إلى كيان مسخ سياسياً، وربما لمرحلة مؤقتة، قبل أن تجري محاولة إلحاقه في مرحلة تالية بالأردن.

الحقيقة الثانية، إنّه أيّاً كانت الحصّة التي ستحصل عليها القضية الفلسطينية من التسوية الإقليمية ومشروعات التطبيع القائمة والقادمة، وأيا كان مصير قطاع غزّة بعد الحرب، فإنّ هنالك مخطّطات وأفكاراً وترتيبات بدأت بالفعل، وستنبثق واقعياً بمجرّد بدء ما تسمّى أعمال اليوم التالي، التي ستقوم على بناء نظام إقليمي يدمج إسرائيل في المنطقة، ضمن مفاهيم ومشروعات طموحة اقتصادياً وأمنياً، وتتحدّث مراكز التفكير والأوساط السياسية في واشنطن عن أهمية إعطاء السعودية الدور الأكبر والأهم بين الدول العربية في تشكيل النظام الإقليمي الجديد.

في ضوء هذه الاعتبارات، ستكون السيناريوهات الرئيسة للمرحلة المقبلة إقليمياً، والمتوقّع أن تنبثق مع اليوم التالي للحرب على غزة، ستكون على النحو التالي: السيناريو الأول، بقاء الوضع القائم، بمعنى حالة من الفوضى الإقليمية (الأناركية)، وعدم وجود قواعد محدّدة للصراع والردع، وبقاء حالة التوتر العسكري والأمني بين إيران وحلفائها من جهة وإسرائيل وبعض الدول العربية من جهة أخرى، السيناريو الثاني، تشكيل حالة من توازن القوى من خلال تشكيل تحالف إقليمي علني أو سرّي في مواجهة إيران، برعاية أميركية، مع تطوّر علاقة الدعم والإسناد من روسيا والصين لإيران في المنطقة، وبالتالي يكون الأردن على خطوط التماس مع النفوذ الإيراني الممتد إلى الحدود الشمالية الأردنية والحدود الشرقية مع العراق. السيناريو الثالث، انفجار الصراع الإقليمي وتحوّله إلى حالة من الحرب الإقليمية، أو الحروب المجزأة في مناطق عديدة، بالوكالة بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وإيران من جهة ثانية. ما هو التموضع الأردني المتوقّع في ضوء السيناريوهات التالية؟ الخيار الاستراتيجي الأول يتمثل بالحفاظ على التموضع الحالي، بمعنى رفض مخطط إقليمي من دون حلّ القضية الفلسطينية، ورفض أيّ حل للقضية لا يؤدّي إلى دولة مستقلة ذات سيادة، وبالتالي، سيكون الموقف الأردني أقرب إلى العزلة أو الانطواء؛ فمسألة تبديل التحالفات والرهانات الأردنية، أي الانخراط في مشروعات مقاومة أو ممانعة والتحالف مع الطرف الآخر غير مطروحة لدى «مطبخ القرار» في عمّان. من هنا تتبدى مخاوف التيار الذي يحذّر من تراجع الدور الإقليمي الأردني ومن العزلة وضعف المناورة الدبلوماسية.

> في مقابل الشعور بتراجع الدور الإقليمي الأردني لدى بعضهم هنالك إشارات ورسائل أخرى تؤكّد على أهمية هذا الدور وبقائه وإنْ بصيغ أخرى

الخيار الاستراتيجي الثاني هو الانخراط في أيّ أحلاف أو مشروعات قادمة، على قاعدة التطبيع الإقليمي و«الأفكار الإبراهيمية»، ما يعني التخلّي جزئياً عن الموقف من صفقة القرن أو ما يشبهها، والقبول بتذويب القضية الفلسطينية تدريجياً، سواء عبر حل سياسي أو من غيره، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وهو ما يشكّل خطراً آخر على الأردن، يتمثّل في أجندة اليمين الإسرائيلي، الذي يسعى إلى ترحيل المشكلة الفلسطينية إلى الأردن، وهو الأمر الذي قد يؤدّي إلى مشكلات داخلية، لكنّه، في المقابل، وفقاً لأنصار هذا الخيار، يضمن حلولاً استراتيجية لمشكلة الأردن الاقتصادية، وبخاصة ما يتعلق بالبطالة والاستثمار، ويساعد على تأمين عشرات الآلاف من الفرص للشباب الأردني، وربما إعادة تدفق المساعدات الخليجية، لكنه يضع الأردن في دور تابع وثانوي في أيّ تحالف أو تشكّل إقليمي على هذه القاعدة.

الخيار الاستراتيجي الثالث مزيج من الخيارين الثاني والأول؛ بمعنى الحفاظ على بعض الهوامش الحيادية في السيناريو الأول، ورفض التخلي عن مواقف أساسية في القضية الفلسطينية، والقبول بالانخراط في مشروعات اقتصادية وخدماتية واستثمارية ضمن مشروعات المحور الإقليمي الجديد، والولوج في توافقات واتفاقات دفاعية في مواجهة النفوذ الإيراني، أيّاً كان سيناريو العلاقة بين إيران وأميركا ودول المنطقة الأخرى.

بالطبع، ثمة تفصيلات عديدة في كل من السيناريوهات والخيارات الاستراتيجية السابقة، وهنالك في المقابل شعور بتراجع الدور الإقليمي الأردني لدى بعضهم، إلا أنّ هنالك إشارات ورسائل أخرى تؤكّد على أهمية هذا الدور وبقائه وإنْ بصيغ أخرى، وما يعزّز ذلك حالة الاستقرار والأمن التي يتحصل عليها الأردن في إقليم ملتهب ومليء بالنزاعات والصراعات والأزمات.

(كاتب ووزير أردني سابق)

فنُّ الرقص فوق المواجع السورية...

عبير نصر

لا يزال التناقض بطبع المسالة السورية، حيث بات المشهد العام مجالاً لكبرى المفارقات، إذ لا يوجد شيء يمكن قراءته اليوم بعيداً عن المنظور الفكاهي لحاكم سورية المفيد، ومشروعية هذا الافتراض منطقية بوجود جسد طافح بالبهجة يعتلي أنقاض البلاد المدمّرة. فهو المقنّع، والحديث عن بشّار الأسد، بكونه قد انتصر على المؤامرة الكونية، ليتحرر من عبء هذه التمثيلية السمجة التي أثقلت كاهله، فلم يعد مضطراً للظهور خلافاً لطبيعته استكمالاً لها. هو الذي لم يتقن سوى اللعب الكارثي على حبال السياسة، بدءاً من تغيير الدستور لتمكينه من الحكم، ثم نصْب فخاخه الخبيثة لقنص من ينادي بالإصلاح والتغيير، مروراً بالمسرحيات الانتخابية والرقص التهريجي مع اللاعبين الكبار حتّى سحبوا بساط البلاد من تحت قدميْه، وليس نهاية بمهزلة شدّ الحبل والتنقل بين عصيّ متسلسلة موشكة على السقوط التي لعبها، منذ أيام، في طرطوس ثم في «نادي الرماية» قرب العاصمة برفقة زوجته، بهدف إدخال الفرحة إلى قلوب الأطفال، إذ ظهر الزوجان مستمتعيْن كما لم يكونا يوماً، ومُستفزّيْن كما لن يكونا أبداً، ذلك أنّ آخر أنواع السخف السياسي ما يُسلّي، عندما تصبح ملامح الطاغية صاخبة في تبرّجها، إضافة إلى الكاريزما المبتورة لتكتمل مشهدية التفاهة، وفيها كل عناصر النجاح من النرجسيات والمكايدات والأعاجيب.

والمفارقة الأكثر وضوحاً في السياق أنّ هذه المقدّمة، على اقتضابها، تفضح السعادة المشعّة لعائلة الأسد ضمن الظلام السوري الدامس، لتؤكّد أنها غير مهمومة بما يحدُث حولها أخباراً، لا بمآسي السوريين وقهرهم، ولا بقصف إسرائيل مقرّ القنصلية الإيرانية في دمشق، ومسرحية الردّ الإيراني العبثي، ولا بتعرّض السوريين في لبنان لكارثة حقيقية، بعد حادثة مقتل القبادي في حزب «القوات اللبنانية»، باسكال سليمان، في سياق الاستعداد المسبق لاتهام اللاجئين والاعتداء عليهم والمطالبة بترحيلهم.. فالمرح الصارم عن ثقة مطلقة إنما يفضح النية تمتّع بشّار الأسد بمزايا السلطة من دون تحمّل مسؤولياتها، ولا شيء يهزّه على الإطلاق، وكيف يهزّه، وهو الذي عندما نُسِل عن روتين يومه بعد استخدامه الأسلحة الكيميائية التي كلّه. بل دعا إلى أن تُفتح المساحة ليعطي كلّ مواطن رأيه، إن استطاع ذلك، فهذا أولى لضمان عدم انقسام كتلة المشرّعين، مستدلاً بمُشرّع إسبارطة ليكورغوس (630 ق.م)، وما يعنينا هنا أنّ التحريرات القديمة في سبيل تحقيق ضمان السيادة للقاعدة العامة للشعب أساساً يقوم عليه التعاقد الاجتماعي، ومن ثمّ تداول السلطة، تعتريها اضطرابات عديدة في ضمان نزاهة القوة التشريعية أمام مصالحها المتفرّقة أو نزواتها. وهي أسئلة من المهم أن تُستدعى اليوم، بعد فشل أطر ديمقراطية عديدة، انقلب فيها صراع الأجزاء في قاعدة الإرادة العامة إلى مدخل إلى الفساد، وإلى الصراعات والانقسامات، وجاء حديث روسو في إطار البحث الأول، لضمان حماية الحقوق لصاحب السيادة المفترضة: الشعب، وهو استباق مُبكّر يُحسب له. لكنّه يعيدنا إلى السؤال الكبير، ما هو البديل عن التمثيل التشريعي، وهل نحن أمام حالة فشل كامل لمقدمات الديمقراطية أو مؤسّساتها؟ لم نحتاج إلى ضمان الحقوق المطلقة بوساطة، لا تقف عند عجل الديمقراطية ولا صنم المستبدّين طويل الأنصار؟

(كاتب عربي في أونتاريو، كندا)

> ليست السخرية من آلام السوريين سلوكا عفويا او امرا هامشيا بالنسبة للاسد، بل جزء محوري من ترسانة المجازر التي قام بها

ادّت إلى مقتل آلاف المدنيين، ردّ ضاحكاً: «أنام وأكل جيداً وأمارس رياضتي وعملي بشكل معتاد». وعليه، لا يتوقّف عن «القهقهة» وإلقاء النكات البلهاء، لا فوق أنقاض المدن التي دُمرت بفعل الزلزال، ولا خلال لقاءاته الصحافية وخطاباته الرنانة أو في حضوره القمم العربية. أنّى تجذه تز ضحكات صبيانية تحوّل التراجيديا السورية إلى صورة كاريكاتورية مشوّهة مفعمة بالسخرية، تعزّي عقدة «الهضامة» والكاريزما التي يفتقدها الأسد.

وبالاستناد إلى محصّلات تبسيطية فُرطة يبدو مفهوماً لهو اعتماد الأسد طريق النكاية بالأم السوريين والاستهزاء بمآسيهم، والتعاطي معهم وكأنهم أطفال معاقون للتغطية على تناقضات المرحلة المزلومة ومفارقاتها وردم عيوبها. يذهب الكاتب الأميركي، مارك توين، في كتابه «رسائل من كوكب الأرض» إلى أن «لا شيء يقف أمام بطش الضحك». بهذا المعنى، يتنفّس لهو الأسد من القمع والإجرام، ما يجعله مضطرّاً لإحكام سيطرته ليس بقوة النار والحديد فقط، بل عبر قوة «الهزل السياسي» اللصيقة بتعسّف التفاهة والضعف الذي يعكس طبيعته المنفصمة المخاتلة، فتنتقل عدوى «المضحك المبكي» إلى الشعب برمته، ويمتلئ الفضاء السوري بالتصفيق والدموع، وتُشبع النفوس المحتقنة بالقهر بما يشبه «الكركرات» المدمّاة. وفي الحقيقة بدأت سلسلة ظهوره الكارثي منذ أشهر قليلة، لتنتشر له صور «مبهجة» مع صنّاع الدراما السورية، ومع مدرسين في عيد المعلم، وأيضاً لقاءات رمضانية بمشايخ السلطة، وكانّ هذا «السيران» الداخلي تعويض عن «السيران» الدولي الذي حُرم منه بسبب العزلة المفروضة، فعلائم الحبور على وجه الأسد تشي بأنه يقطف ويتلذّذ شديد ثمار «تعنّته» الأسطوري، ليلهو «كطفل العيد» وكأنه في احتفال مستحقّ لمن يجد نفسه قد نجا من السقوط، ولمن ارتاح أخيراً من ثقل الحلفاء بعدما أزالوا عن كاهله خطر الخصوم، بعد انشغال روسيا بالحرب الأوكرانية وكذلك إيران بمناوشاتها العسكرية المنتهية مع إسرائيل.

«السلطة المطلقة مفسدة مطلقة» قالها السياسي البريطاني لورد اكتن في القرن التاسع عشر. ولكن، يبدو، في الحالة السورية، أنه يصح الجزم بأنّ «السلطة المطلقة مسخرة مطلقة»، فمخرجات خمسة عقود من الظلم والاستبداد فضحت هشاشة نظام الأسد المحترف في فنّ المحاكاة الهزلية، والذي ينهل من موارد «العنف الرمزي» كسلطةٍ معنوية قاهرة، وهي ليست أمراً عبثياً ارتجالياً من دون أدنى شك. وإذا ما عدنا إلى تاريخ الضحك السياسي، فإننا نكتشف أنّه رافق كثيراً بنقد السلطة، لأنّ قوة خطابه تكمن في إزالة هالة القداسة عن الحاكم، ومن الأهمية بمكان قراءة هذا المعطى بانتباه شديد، لأنّ هزّ بشار الأسد، وللمفارقة، زالّ القداسة عن البلاد نفسها. وبالعودة إلى أسّ المشكلة، فإنّ عقدة النقص التي كان الأخير يحملها تجاه والده «المهيب» وأخيه «الكاريزماتي» باسل، كانت حرصه الدائم على تحصيل القبول والاحترام ممن حوله، وتحقيق ما لم يستطع والده إنجازه يوماً، وهو أن يكون محبوباً ومهيباً في آن واحد. لكن الأسد الابن لم يحقق حلمه بل ألصقت به صفة المهرج ومنذ خطابه الأول في مجلس الشعب، وتلك اللحظة التاريخية التي أنبأت بخراب لا بدّ قريب، والتي تحوّل خلالها مجلس التشريع الأول في سورية إلى سيرك مؤلم بتزاحم فيه المطبّلون ليُشعلوا صدارة الأداء البهلواني المثقن لفخامة الرئيس الجديد.

بالتساوق مع ما تقدّم، لا نعرف سخرية لاذعة أو نكتة سياسية أسقطت حاكماً، لكن كلّ ما يمكن قوله في جمهورية الرعب إنه ما كان لعمر بشار الأسد أن يطوّل سياسياً لولا أدوات الاستبداد وحرابه، وأهمّها ضحكاته المستفزّة الواثقة التي بها يزوّر، ويقمع، ويسجن، ويقتل.

صفوة القول، لماذا يسخر السوريون من الام السوريين سلوكاً عفوياً أو امراً هامشياً بالنسبة للأسد، بل جزء محوري من ترسانة المجازر التي قام بها، فرفضه الهزلي فوق مواجع شعبه يمثّل الدافع الدينامي للسلوك الاستبدادي، وهو انعكاس لحالة ذاتية يعيشها الطاغية عبر ادّعاء خفّة الظل لاقتحام ساحات الاستعراض السياسي. جدير ذكره أنه في الأزمان الغابرة كانوا يطلون بالطلح أقدام المتمرّدين، ويتركون المآعز يلعقها حتّى يموت المعذّبون من الضحك. واليوم يكفي أن تراقب بشّار الأسد دقائق فقط، لتدخل في فصام غريب، فهذه الشخصية التي تُختصر بعنق طويل يحمل وجهاً متخماً بالبلاهة و«البوتوكس»، لا تتوانى عن «ماتكة» من الضحك، حرفياً، وهي نفسها، وللمفارقة العجيبة، المستبدّة لأكبر أزمة إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية!

(كاتبة سورية)

الأسد وزوجته خلال مشاركتهما في نشاط خاص بالأطفال، دمشق، 10 إبريل 2024 (أكسن)

ضدّ الديمقراطية

مهنا الحبيل

في الباب الثاني من «العقد الاجتماعي»، يواصل جان جاك روسّو وصف الأرضية الفلسفية المبرّرة لبنود العقد الاجتماعي، من ناحية إلزاميته. يطرح أرضية لهذا المدار، أنّ الإرادة العامة الممثّلة لسكان الدولة كلّهم، وخاصة في النمط الجمهوري، تفرض سيادتها من جهة قيامها على المشترك المصلحي المطلق، أي مصالح أعضاء الجماعة الوطنية كلّهم، وهم الشعب بشرائحه كافّة. وعلى الأقلّ، في حالة فرنسا، فإنّ هذا الميزان ليس محلّ إجماع، وتغوّل هيئة السيادة التنفيذية، وهي رئاسة الدولة والحكومة، لا يمنحها النزاهة.

يقودنا هذا المال إلى إشكالية النفع العام والمصلحة الجماعية، التي أسّس عليها روسّو فصل الإرادة الخاصة عن الإرادة العامة، فالإرادة الخاصة الممثّلة للفرد سوف تتنوع، وقد تتضاد، بينما تجمع الإرادة العامة ما توافق عليه أعضاء الجماعة الوطنية، وهي مع توازنها، كما ترى الدولة العام يُحدّد الإطار المشترك للمصلحة، ويفصل في الخلافات. لكنّ مرجعية هذه المصلحة تعود إلى التصادم في قاعدة السيادة الكبرى، وهو إجماع الشعب المتعدّد، وبديله هو الغالبية الساحقة. نقطة الفراغ هذه تبرز في مراجعة الواقع السياسي الغربي بعد أكثر من قرنين على العقد الاجتماعي، وفي حين تتأكد فرضية المصلحة العامة، وكلّ مساحة تحقّقها الديمقراطية المفتركة من روسو، فإنّ جانبها الآخر هو كتلة المرجعية الصلبة لتقدير هذه المصلحة، وفارقها في المصدر الإسلامي الحقيقي لا المزور الموروث من المستبدّ القديم، والمستبدّ الجديد، هي عودة الهيئة الممثّلة للسيادة إلى مصدر تحديد مصالح الخلق عبر الوحي والتشريع، الذي يتجاوز الأطماع أو الحقوق الفردية، هذا هو الفارق الإسلامي، لكنّه فارق أخلاقي حين تتجلى فيه أركان الحكم والتمثيل البرلماني بالورع والنزاهة، وليس من خلال فرض الشهوات والظلم باسم الحقّ الإلهي، فهنا تكون الإرادة العامة مُؤيّدة بمفاهيم كبرى للمصالح تراقب ممثّلي السيادة المفوّضين.

لكنّ روسّو ينتقد بشدة أيّ مفهوم لتقسيم السيادة، ويرى أنّها محصورة في الإرادة العامة، أي التفويض الشامل، ويُعارض أن تتوزّع صلاحياتها بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية (البرلمان)، ويسخر من ذلك، ويراه جسراً لـ«سياسيّنا»، كما يصفهم، لإخضاع السيادة لأغراضهم، ويضرب مثلاً بالسوءات القديمة المتقولة عن اليابان، حيث يقطّعون الطفل إجزاءً ثم يرمونه في الهواء، فينزل إلى الأرض حيّاً. يرفض روسّو هذه الأطر الديمقراطية الهشّة. يضع هذه المعارضة الشديدة تحت فصل «امتناع اقتسام السيادة»، وهو ما يعني أنّه يعارض في فلسفته تطبيقات العهود الغربية للمفهوم الديمقراطي (الحالية)، وينتقد الفيلسوف هيغو غروتيوس الذي جزء، برأيه، حقوق الشعوب في كتابه حول العقد الاجتماعي «قانون الحرب والسلم» (1625)، الذي قدّمه إلى لويس الثالث عشر، ويتهمه روسو بأنّ كتابه كان مدخلاً للحصول على مكانة مميّزة عند الملك، لأنّه كان غاضباً على موطنه الأصلي. هنا يطرح روسّو سياقاً مهماً في التحقيق التاريخي لمدوّنات العقد الاجتماعي الأولى، وظروف صدورها.

قرّر روسّو أنّ الإرادة العامة ممثلة للخيريّة المطلقة، لكنّ ممثليها، أي المفوضين من الشعب بانتخابهم، لن يكونوا كذلك، فتحوّل الأعضاء الممثلين إلى كتل سياسية صغيرة يفتت هذه الإرادة، لذلك يرى أنّه لو كانت هناك مساحة لخيمة تشاور تمثل هذه الإرادة من دون تمثيل انتخابي (ديمقراطي)، أي أعضاء ينتمون لجماعاتهم الصغيرة، فهي أولى من قبّة البرلمان. وهذا سياق مهمّ يُحرر فيه روسو مبكراً أنّ السلطة التشريعية لن تحقّق بالضرورة مبْغة الشعب وحقوقه، وضمان حماية الإرادة العامة، التي تشمل الشعب كلّه، بل دعا إلى أن تُفتح المساحة ليعطي كلّ مواطن رأيه، إن استطاع ذلك، فهذا أولى لضمان عدم انقسام كتلة المشرّعين، مستدلاً بمُشرّع إسبارطة ليكورغوس (630 ق.م)، وما يعنينا هنا أنّ التحريرات القديمة في سبيل تحقيق ضمان السيادة للقاعدة العامة للشعب أساساً يقوم عليه التعاقد الاجتماعي، ومن ثمّ تداول السلطة، تعتريها اضطرابات عديدة في ضمان نزاهة القوة التشريعية أمام مصالحها المتفرّقة أو نزواتها. وهي أسئلة من المهم أن تُستدعى اليوم، بعد فشل أطر ديمقراطية عديدة، انقلب فيها صراع الأجزاء في قاعدة الإرادة العامة إلى مدخل إلى الفساد، وإلى الصراعات والانقسامات، وجاء حديث روسو في إطار البحث الأول، لضمان حماية الحقوق لصاحب السيادة المفترضة: الشعب، وهو استباق مُبكّر يُحسب له. لكنّه يعيدنا إلى السؤال الكبير، ما هو البديل عن التمثيل التشريعي، وهل نحن أمام حالة فشل كامل لمقدمات الديمقراطية أو مؤسّساتها؟ لم نحتاج إلى ضمان الحقوق المطلقة بوساطة، لا تقف عند عجل الديمقراطية ولا صنم المستبدّين طويل الأنصار؟

> ينتقد روسو أيّ مفهوم لتقسيم السيادة، ويرى أنّها محصورة في الإرادة العامة

(كاتب عربي في أونتاريو، كندا)

كاريكاتير عماد حجاج

إيران وإسرائيل... لعبة التوازنات

إياد الدليمي

مضى نحو أسبوعين منذ شنّت إيران هجوماً غير مسبوق على الكيان الإسرائيلي بطائرات مُسيّرة وصواريخ مُجنّحة وغير مُجنّحة، وما زالت عاصفة الدفاع عن فلسطين والمقاومة، فيما كان لها حضور غير مسبوق في اليمن، مستغلّة التوتر على النظام السابق بزعامة علي عبد الله صالح، فدعمت الحوثيين، وشكّلت منهم فصيلاً سياسياً وعسكرياً استحوذ على نصف اليمن. ولكن أين فلسطين من ذلك كله؟

تدرك إيران المشروع أنّ القضية الفلسطينية مشروع أيضاً، يحقّ لها، كما لغيرها، المتاجرة فيه.

تعرف إيران مدى هشاشة نظامها من الداخل، وتعرف جيداً أنّ إسرائيل لديها من القوة العسكرية ما يمكن أن يفتت مشروع طهران النووي، ناهيك طبعاً عن الدعم الغربي الأميركي، الذي تجلّى بشكل كبير في التصدّي لآخر هجوم إيراني. في المقابل، ترى إسرائيل في وجود النظام الإيراني فرصة مهمّة لمزيد من علاقات التطبيع مع العالم العربي، الذي تتفنّن طهران في كسب عداوته، خصوصاً من خلال أذرعها التي باتت مزعجة للإقليم العربي بشكل كبير، وبالتالي، ترى تل أبيب يؤخذ في الحسبان أنّ الردّ الإيراني على استهداف القنصلية مُباح في إطار القانون الدولي، بما أنّ الطرف الآخر استهدف أرضاً إيرانية، كما أنّ الردّ الإيراني جاء بعد نحو أربع سنوات من استهداف إسرائيلي متكرّر لأهداف إيرانية، منها ما هو داخل سورية، ومنها ما هو داخل إيران نفسها، تمثّل الأخير باغتيال علماء نوويين إيرانيين، وضرب منشآت إيرانية عسكرية. صحيح أنّ دولة الاحتلال لم تعترف بكل تلك العمليات، لكنّ إيران كانت تسارع دوماً لاتهامها. ومع ذلك، لم يسبق لإيران أن ردّت على تلك الهجمات، وكانت ترفع شعار «الصبر الاستراتيجي». لماذا ردّت إيران على هذا الهجوم إذاً؟ وهل جاء الردّ في توقيت مناسب، خاصة أنّ إسرائيل وجيشها غارق في أوحال غزّة منذ سبعة أشهر، من دون أن ينجح في تحقيق أي من الأهداف التي ساقها نتنياهو لهذه الحرب؟

أخذت إيران على عاتقها، ومنذ ثورة الخميني (1979)، قضية فلسطين جزءاً رئيساً في مشروعها لتصدير الثورة، فمرّت هذه الثورة وشعارها الفخم في العراق حربا استمرت ثماني سنوات، ثمّ مرّت فيه عقب غزوه أميركياً، لتمتد حتى وصلت إلى سورية وثورتها، بحجة الدفاع عن المقدّسات، والنظام طبعاً، وكانت قبل ذلك، وبعده، قد استوطنت لبنان، بحجة الدفاع عن فلسطين والمقاومة، فيما كان لها حضور غير مسبوق في اليمن، مستغلّة الفراغ الذي خلّفه السابق بزعامة علي عبد الله صالح، فدعمت الحوثيين، وشكّلت منهم فصيلاً سياسياً وعسكرياً استحوذ على نصف اليمن. ولكن أين فلسطين من ذلك كله؟

تدرك إيران المشروع أنّ القضية الفلسطينية مشروع أيضاً، يحقّ لها، كما لغيرها، المتاجرة فيه.

تعرف إيران مدى هشاشة نظامها من الداخل، وتعرف جيداً أنّ إسرائيل لديها من القوة العسكرية ما يمكن أن يفتت مشروع طهران النووي، ناهيك طبعاً عن الدعم الغربي الأميركي، الذي تجلّى بشكل كبير في التصدّي لآخر هجوم إيراني. في المقابل، ترى إسرائيل في وجود النظام الإيراني فرصة مهمّة لمزيد من علاقات التطبيع مع العالم العربي، الذي تتفنّن طهران في كسب عداوته، خصوصاً من خلال أذرعها التي باتت مزعجة للإقليم العربي بشكل كبير، وبالتالي، ترى تل أبيب يؤخذ في الحسبان أنّ الردّ الإيراني على استهداف القنصلية مُباح في إطار القانون الدولي، بما أنّ الطرف الآخر استهدف أرضاً إيرانية، كما أنّ الردّ الإيراني جاء بعد نحو أربع سنوات من استهداف إسرائيلي متكرّر لأهداف إيرانية، منها ما هو داخل سورية، ومنها ما هو داخل إيران نفسها، تمثّل الأخير باغتيال علماء نوويين إيرانيين، وضرب منشآت إيرانية عسكرية. صحيح أنّ دولة الاحتلال لم تعترف بكل تلك العمليات، لكنّ إيران كانت تسارع دوماً لاتهامها. ومع ذلك، لم يسبق لإيران أن ردّت على تلك الهجمات، وكانت ترفع شعار «الصبر الاستراتيجي». لماذا ردّت إيران على هذا الهجوم إذاً؟ وهل جاء الردّ في توقيت مناسب، خاصة أنّ إسرائيل وجيشها غارق في أوحال غزّة منذ سبعة أشهر، من دون أن ينجح في تحقيق أي من الأهداف التي ساقها نتنياهو لهذه الحرب؟

أخذت إيران على عاتقها، ومنذ ثورة الخميني (1979)، قضية فلسطين جزءاً رئيساً في مشروعها لتصدير الثورة،

(إعلامي عراقي في الدوحة)

الدعسة العسكرية الإيرانية الناقصة

عيسى الشعيبي

عندما اجتازت طهران حاجز الحذر المديد، بعد طول تهيّب، وتغلّبت على هواجسها وحساباتها، وخشيتها من مغبّة مقابلة عدوّها وجهاً لوجه، وقطعت الشك باليقين، إثر تصفية هيئة أركان حرسها الثوري في سورية ولبنان، أوائل إبريل/ نيسان الجاري، بدت الجمهورية الإسلامية في وضعية «لا خيار»، أمام بدٍّ ليس منه بدّ، مُكرهةً على شرب حليب السباع، والانتقال من سياسة الفم الكبير والتهويل إلى حوزة الفعل المجيد. فكان سَبْتُ المُسيّرات والصواريخ يوماً من أيام فارس، حدثاً مهماً في حد ذاته، ونقطة فاصلة بين زمنين من تاريخ الصراع الطويل، ولولا بعض التحفّظ لقلنا إنّه الفعل الذي رجّح الوزن الإقليمي لإيران، ورفعها على منصّة التتويج، والقى جميع لاعبي الشرق الأوسط الوازنين، ومنهم عرب كبار وأغنياء، إلى قارعة الطريق، وربما خارج التاريخ.

بعد سَبْتِ المُسيّرات، التي احتفل بها عرب وعجم واكراد وأتراك، أيّما احتفال، بدا كلّ شيء، إيراني على خير ما يرام، إذ اكتسب الخطاب الثوري صدقيّة كان يفتقر إليها بشدّة، حتى لدى مؤيّديه الذين كانوا يُشعرون بالحرج، يتلعثمون كثيراً، وت

بوادر صراع على رئاسة تونس

أنور الجمعاوي

من المرتقب أن تشهد تونس، بحسب تصريح رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، خلال سبتمبر/ أيلول أو أكتوبر/ تشرين الأول 2024، تنظيم الانتخابات الرئاسية الثانية عشرة، والثالثة بعد الثورة، ومن المتوقع أن يُنتخب فيها رئيس الجمهورية الثامن في تاريخ البلاد. ويتبيّن للمتابع لتطوّرات المشهد السياسي في تونس احتدام الصراع، أخيراً، على الترشّح لرئاسة البلد، رغم أنّ الحملة الانتخابية القانونية لم تبدأ بعد، وكلٌّ يدّعي أنّه يملك إكسير الخلاص وسفينة نجاة تونس من أزماتها المتعدّدة. ويُمكن التمييز بين ثلاثة تيّارات تتنافس على الاستحقاق الرئاسي، هي تيّار العهد القديم، ومنظومة 25 يوليو (2021)، والتيّار المعارض للنظام الحاكم.

ظلّ تيّار الحنين إلى النظام القديم يراوح بيْن الكمون والظهور زمن الثورة، واستثمر حالة الانتقال الديمقراطي، وازدهار الحرّيات خلال العشرية المنقضية. فأعاد ترتيب صفوفه، واستجمع طيفاً مُعتَبَراً من أنصاره تحت يافطة أحزاب سليلة ما يُعرف بـ«العائلة الدستورية»، مثل نداء تونس، والحزب الدستوري الحر، وحزب المبادرة، وغيرها، وروّج سردية الرئيس المُخلّص، واستعادة سلطوية الدولة في عهدي الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي، وعبّر كثيرون في ذلك التيّار عن امتعاضهم من النظام البرلماني، ومن مشروع التحوّل الديمقراطي، والتفريق بين السلطات، وشوقهم إلى مركزة السلطة بيد رئيس الجمهورية. وقد أدّى الصراع على الزعامة، وتحوّلات المشهد السياسي في تونس إلى تشتت معظم تلك الأحزاب أو انقراضها، ولم يبقَ منها سوى الحزب الدستوري الحر، وبعض الوجوه الدستورية التاريخية، التي عبّرت عن نيتها الترشّح لرئاسيات 2024، ومنها رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسي، وأحد رموز التجمّع الدستوري الديمقراطي المنحل، أحد وزراء زين العابدين بن علي منذر الزنايدي. والجامع بيْن هذين المرشّحيْن أنّ كلاً منهما انتمى إلى منظومة الحكم الشمولية القديمة، وكلاهما عمل ضمنها ودافع عنها، ولم يعتذر للتونسيين عن انخراطه في دعم الدكتاتور المخلوع، وكلاهما لم يقدّم مراجعة ذاتية نقدية لمُنجزه السياسي قبْل الثورة وبعدها.

والثابت أنّ عبير موسي تعتبر الثورة مؤامرة دبّرتها عقول خارجية، ونفّذتها أياد داخلية، وقد لعبت، بحسب مراقبين، دوراً محورياً في تهشيم تجربة الانتقال الديمقراطي وإرباك البرلمان المنتخب في عام 2019 وتعطيل أشغاله، وإشاعة الهرج والمرج تحت قبّته على نحو ساهم في تنفير الناس من السياسة عموماً، ومن الديمقراطية التمثيلية خصوصاً. ويذهب متابعون للشأن التونسي إلى أنّها اسْتَعْدَتْ جلّ الفرقاء السياسيين، ونعتتهم بالخيانة، وطعنت في وطنيتهم، وادّعت امتلاك الحقيقة المُطلقة، وأقصت الآخر السياسي عموماً، والإسلاميين خصوصاً الذين توعّدتهم بالمحاكمات والمعتقلات لانخراطهم في «الربيع العربي». ومع إسقاط التجربة الديمقراطية الوليدة، وصعود حركة 25 يوليو بقيادة قيس سعيّد، ظنّ كثيرون أنّ موسي ستلتحق وحزبها بركب الموالين للرئيس لتحقيق جُلّ مطالبها، من قبيل إلغاء الدستور، وحلّ البرلمان، وإزاحة الإسلاميين من الحكم، وإقامة نظام رئاسي مطلق. لكنّها لم تفعل، لأنّها كانت وما انفكّت تطمح إلى أن تكون رئيسة تونس الأولى، وهو طموح مشروع، غير أنّ بلوغه أقرب إلى المُحال منه إلى الإمكان. ذلك أنّ قاعدتها الشعبية محدودة، ومردّ ذلك نهجها الإقصائي، وخطابها الدوغمائي الأحادي، وميل حزبها، حتّى في معارضته النظام، إلى البحث عن خلاص فردي في غير تنسيق مع بقية الأحزاب المُعارِضَة. وهو ما زاد في عزلة الحزب ورئيسته. وقد فشلت موسي مراراً في تحشيد الشارع ضدّ الرئيس سعيّد، الذي نجح نسبياً في استقطاب عدد من أنصارها باستجابته لجلّ مطالبهم. كما أنّ ترشّح منذر الزنايدي إلى الرئاسيات سيستنزف رصيدها الانتخابي لا محالة. تلك المُعطيات كلّها ستجعل وصول موسي إلى قصر قرطاج أمراً بعيداً، سواء كانت داخل السجن أو خارجه، بحسب مراقبين.

> يبدو أنّ الهاجس الموجّه لرئاسيات 2024 سيكون البحث عن شخصية تحقّق الانفراج السياسي والنهوض الاقتصادي
>
> مع أنّ قيس سعيّد يتصدّر نيات التصويت، فإنّ تجربة الحكم استنزفت شعبية الرجل، بحسب مراقبين، بسبب الإخفاقات الاقتصادية والاجتماعية لمسار 25 يوليو

أمّا منذر الزنايدي، فخرّيج المدرسة القومية للإدارة في فرنسا، وقد تقلّد عدّة مناصب وزارية (النقل، التجارة، السياحة، الصحة)، في عهد الدكتاتور زين العابدين بن علي، وكان ضمن تشكيلة آخر حكومة أطاحتها الثورة، وقد قدّم ترشّحه للسباق الرئاسي عام 2024 من باريس، ويتميّز بخبرته الواسعة ضمن منظومة الحكم والتسيير الإداري، وقدّم بظهوره عبر شبكات التواصل الاجتماعي خطاباً واعداً للتونسيين، انبنى على ثلاث استراتيجيات بارزة. الأولى، نقد سياسات سعيّد ومراسيمه من خلال نعتها بالشعبوية، والأحادية، والتخبط، وعدم النجاعة. والثانية، الاستثمار في قطيعة سعيّد مع المعارضين، والانتصار لهم والتأكيد على ضرورة إطلاق سراح السجناء السياسيين، ووقف التتبّعات القضائية ضدّهم. الثالثة، وعد المواطنين بغد أفضل قوامه تكريس الحرّيات العامة والخاصة، وتحسين أوضاعهم المعيشية. ويروم الزنايدي من ذلك توسيع كتلته الانتخابية من خلال استقطاب الدساترة وأشياع العهد القديم، واستقراب أنصار الأحزاب المُعارِضَة، والمُحبَطين من مخرجات مسار 25 يوليو. ومع أهمّية الخطاب الواعد ودوره في عطف القلوب للرجل، فإنّه لا يقدّم بدائل عملية، ولا حلولاً تفصيلية لأزمات البلاد المُركّبة، المُتعدّدة. كما أنّ تقديم الزنايدي ترشّحه من الخارج، جعله عرضة لشبهة الاستقواء بالخارج. يضاف إلى ذلك أنّ رهانه على جمهور المعارضة قد يصيب وقد يخيب. ذلك أنّ جلّ الأحزاب المعارضة لم تُزكّه صراحة. كما أنّ احتمال تسوية رضائية بين قيس سعيّد ومعارضيه ستقلّص من شعبية الزنايدي وحظوظه في الفوز بكرسي الرئاسة لا محالة.

ويراهن تيّار 25 يوليو على تجديد ولاية سعيّد في منصب رئيس الجمهورية. ومعلوم أنّ الرجل لم يعلن ترشّحه للسباق الرئاسي بعد، لكن سبق أن عبّر عن «عدم استعداده لأن يسلّم الوطن لمن لا وطنية له»، وقال، أخيراً، ردّاً على سؤال حول إمكانية ترشّحه مجدداً للرئاسة: «المسألة ليست شهوة أو طموحاً، بل هي قضية بقاء أو فناء»، وفي ذلك إشارة إلى أنّ استمرار مشروعه السياسي مرتبط بفوزه بالرئاسيات من عدمه، ويذهب مراقبون إلى أنّ سعيّد بدأ مبكّراً حملة انتخابية غير معلنة للظفر ثانية بكرسي الرئاسة، من خلال تكثيفه نشاطه الميداني، وقيامه بزيارات مفاجئة لأحياء شعبية ومناطق طرفية، ومؤسّسات ومصانع حكومية ومعاينته مواضع الخلل فيها، داعياً إلى حتمية إصلاحها، وكذا من خلال إطلاقه مشاريع تفعيل الصلح الجزائي، واستعادة الأموال المنهوبة، وإحداث شركات أهلية، ووعده بإنشاء أقطاب خدمية كبرى، مثل المدينة الطبية بالقيروان. ومع أهمية هذه المشاريع، فإنّ مسار تحقيقها متعثّر. ويركّز سعيّد في خطابه التحشيدي على استحضار سردية التحرير الوطني من لوبيات الداخل والخارج، ومسألة السيادة الوطنية، ومكافحة الفساد، والتشنيع بمعارضيه، وتجذير القطيعة بين الجموع المُهمَّشة والنخب الفاسدة في نظره. ويجد هذا الخطاب هوى لدى طيْف معتبر من التونسيين، لكنّه لا يقي كثيرين عواقب الفقر والبطالة. ومع أنّ قيس سعيّد يتصدّر نيات التصويت، فإنّ تجربة الحكم استنزفت شعبية الرجل، بحسب مراقبين، بسبب الإخفاقات الاقتصادية والاجتماعية لمسار 25 يوليو، الذي لم يُحسّن المقدرة الشرائية للناس وأوضاعهم المعيشية، وبسبب تراجع منسوب الحرّيات العامة والخاصة، واعتقال عدد من رموز الأحزاب السياسية التي انتصرت لسعيّد في الدور الثاني لرئاسيات 2019 (حركة النهضة، وائتلاف الكرامة، والتيار الديمقراطي). ويحظى سعيّد بدعم القوى الصلبة، وطيف من الإداريين والمحافظين، وأحزاب قومية ويسارية صغيرة، ولا تكفي هذه القاعدة الانتخابية لضمان فوزه بأغلبية مريحة في رئاسيات 2024. لذلك يحتاج، بحسب مراقبين، لتحقيق انفراج سياسي، ومدّ جسور التواصل مع معارضيه، واتخاذ تدابير فورية لتحسين معاش الناس، ليضمن الفوز بنسبة معتبرة من أصوات الناخبين.

أمّا تيّار المعارضة الوازن، فيتكوّن أساساً من جبهة الخلاص الوطني، وكتلة الأحزاب الاجتماعية الديمقراطية، وائتلاف صمود اليساري، ويلتقي هؤلاء عند اعتبار حركة 25 يوليو انزياحاً عن الشرعية الدستورية، وانقلاباً على مخرجات الثورة، ويركّزون في خطابهم على ضرورة استعادة الديمقراطية، ونقد سياسات سعيّد الأحادية، ورفض تهميشه الأحزاب ومكوّنات المجتمع المدني. لكنّهم لا يقدّمون بدائل واضحة لحلّ مشاكل تونس الاقتصادية والاجتماعية المتراكمة. وتشق المعارضة خلافات بشأن تأييد المشاركة في الرئاسيات أو مقاطعتها، وتعتريها شكوك بشأن شفافية الاستحقاق الانتخابي. ومع أنّ بعض الوجوه المعارضة (لطفي المرايحي، وعصام الشابي، وألفة الحامدي)، أعلنت ترشّحها للرئاسيات، فإنّها لمْ تلقَ تزكية صريحة من الكتل الحزبية المعارضة. كما أنّ حركة النهضة، التي تعتبر الحزب المعارض الأبرز، ولها حاضنة شعبية معتبرة، لن تقدّم مرشّحاً من داخلها للرئاسيات. لذلك، من المتوقّع أن يتنافس مترشّحون من خارجها على اجتذاب خزّانها الانتخابي الوازن. ويرجّح مراقبون أنّ احتمال اختيار المعارضة مرشّحاً توافقياً سيشكّل حرجاً للمنظومة الحاكمة. لكنّ تحقيق ذلك الاحتمال يبدو بعيداً، لما يعتري المعارضة التونسية من خلافات مصلحية وأيديولوجية قديمة.

ختاما، لقد كان البحث عن مرشّح توافقي العامل المُحدّد لاختيار الباجي قائد السبسي رئيساً لتونس في عام 2014، والبحث عن شخصية نزيهة معياراً في انتخاب سعيّد سنة 2019، ويبدو أنّ الهاجس الموجّه لرئاسيات 2024 سيكون البحث عن شخصية تحقّق الانفراج السياسي والنهوض الاقتصادي. وعلى ذلك فليتنافس المتنافسون.

(أكاديمي تونسي)

مصر في تسارع الأزمات الإقليمية

خيري عمر

مع تصاعد الأزمات في دول الجوار، اتّجهت السياسة المصرية إلى احتواء التداعيات، ويضفي تصاعد الأزمة ما بين إسرائيل وإيران بعداً جديداً في النظر الإقليمي للأزمات، وخصوصاً مع تداخل الأزمات في ليبيا، السودان، فلسطين والبحر الأحمر، ما يثير النقاش بشأن انتقال الموقف المصري من التحوّط الفردي للتنسيق الجماعي لخفض التهديد أو بناء الثقة مع الفواعل الإقليمية عبر التشاور حول الأمن الإقليمي، وهنا تبدو أهمية الاقتراب من تناول السياسة الخارجية مع التغيرات المتسارعة في الأمن الإقليمي.

من وجهة أساسية، تُمثل التقلبات السياسية اختباراً لقدرة مصر على التكيّف مع التغيّرات العنيفة في الشرق الأوسط، فهي لم تقتصر على التتابع الزمني، بل لازمها تعدّد الأبعاد ما بين انتشار الحرب الأهلية والانقسامات الدينية والعرقية، لتشكّل مناخاً لخلافاتٍ مديدة، ضاعفت العوامل الخارجية من أثر الأعباء الأمنية والهجرة. وقد تضافرت هذه العوامل في تشكيل بيئة مضطربة، تتمثل ملامحها في انتشار المنظمات المُسلحة في ليبيا والسودان وتضاعف كميات السلاح الوارد للمنطقة مع اندلاع العدوان على غزّة، فبالإضافة إلى دخول السفن الحربية إلى البحريْن المتوسط والأحمر، عملت الولايات المتحدة على ضمان تفوّق إسرائيل بتعويضها خسائرها من السلاح وإتمام صفقات سريعة لنقل سِربي طائرات إف 35 وإف 15 لزيادة القدرات الهجومية لإسرائيل.

ولغياب التنسيق الكافي للتعامل مع هذه التهديدات، فضّلت مصر اتّباع سياسة الاحتواء ومنع انتقال الحرب إلى أراضيها، وقد حقّقت نجاحاً نسبياً في هذا الاتجاه عندما شاركت أو رتبت لعقد مؤتمرات دولية، لكنها لم توفّر حلاً كافياً لتهدئة الأزمات، بقدر ما ساعدت على تكوين إطار محدود للاتصال لخفض تأثير العوامل الخارجية على الأمن الذاتي أو الإقليمي. وفق سياقات التداخل، تبدو عملية ترتيب حِدة التهديد وأولويات التعامل أكثر تعقيداً. وبينما ينظر الخطاب المصري إلى فلسطين مركزاً للسياسة العربية، فإنه يرى أن تأثير الأزمات الأخرى لا يقلّ أهمية، ليس لاعتبارات الجوار الجغرافي فقط، ولكن لتضاؤل فرص الاستقرار في المستقبل القريب، فقد أدّت تلك الأزمات إلى انهيار الإدارة المدنية وعُلو المنظمّات المسلحة، بحيث صار المناخ السياسي أكثر جاذبية للفلتان الأمني والانهيار السياسي، فقد تحوّلت الأزمات إلى مشكلات هيكلية في كلٍ من ليبيا، السودان والأراضي الفلسطينية.

> في ظلّ تعدّد مصادر الأزمات ولاعتبارات اقتصادية، اتّخذت مصر موقفاً دفاعياً، اتسم بتوسيع المشاورات مع الدول العربية والأفريقية
>
> تجنّبت مصر صرف الأنظار عن الجدل بشأن مستقبل غزّة عندما طرحت موقفها من مفهوم «اليوم الحالي» واعتبرته أكثر أولوية من البحث عن «اليوم التالي»

ورغم هذه القيود والاضطرابات، اتّجهت مصر إلى دعم حكومات الجوار لتكون مُمثلة قانونية. وبجانب تثبيت الاعتراف بالحكومة السودانية (مجلس السيادة) ممثلاً للدولة حتى التوصل لحل سياسي، وفق بيان قمة القاهرة في 13 يوليو/ تموز 2023، اتّجهت إلى توسيع الاتصالات مع الدول الأفريقية لخفض تطلعات التدخل العسكري أو تدويل الأزمة بوضع الحكومة تحت إشراف بعثة دولية. وفي هذا السياق، وفرت مصر الفرصة لتمثيل رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان السودان في الأمم المتحدة في سبتمبر/ أيلول الماضي والقيام بزيارات رسمية لعدة الدول، بشكل ساهم في تأخير الصراع على مشروعية السلطة.

على المستوى الفلسطيني، وفي ما يتعلق بتداعيات العدوان على غزّة، اتّخذت مصر موقفاً يجمع ما بين القبول بحق الدفاع الشرعي للمقاومة الفلسطينية وحماية الحدود المصرية، بهدف تكوين حالة توازي الحشد الغربي لصالح إسرائيل. لم تقتصر فيه على تطوير التنسيق مع قطر، الأردن، تركيا والسعودية، لكنها أبدت انفتاحاً على التواصل مع إيران لضبط الصراع الإقليمي واحتواء الحرب، فقد اعتبرت مصر الانفتاح على كل الأطراف الفلسطينية توطئةً لمشروعية الحركة الوطنية وبقائها في ميدان النضال، فقد عملت مصر على إسناد كيان السلطة الفلسطينية ودعم استمرار منظمّة التحرير مظلة سياسية وقانونية لسد الثغرات أمام محاولات تقسيم الأراضي الفلسطينية.

وفي وقت مبكّر، تجنّبت مصر صرف الأنظار عن الجدل بشأن مستقبل غزّة عندما طرحت موقفها من مفهوم «اليوم الحالي» واعتبرته أكثر أولوية من البحث عن «اليوم التالي»، واعتبرته جدلاً غير نزيه يخالف المنطق السليم والشرعية الدولية، ولذلك، ركزت الأولوية على وقف الحرب، واعتبرت أن كثرة الحديث عن «اليوم التالي» تُعبّر عن الرغبة بتوسيع خيارات مستقبل قطاع غزّة وتشتيت حلول القضية الفلسطينية.

وبينما اعتبرت أزمات ليبيا والسودان وغزة تهديداً مباشراً، فإنها خلصت إلى تقييمات بأن مشكلة التجارة في مدخل البحر الأحمر ومحاولة إثيوبيا الولوج إلى الساحل الصومالي أقلّ تهديداً، ولذلك عالجتها ضمن نمطين؛ تمثل الأول في دعم بقاء دولة الصومال مُوحّدة في مواجهة التطلعات الإثيوبية في القرن الأفريقي، فيما كان الثاني متمثلاً في اعتبار تهديد «الحوثي» الملاحة أكثر تأثيراً على حرية التجارة العالمية، وبقدر أقلّ على أداء قناة السويس، ومن ثم يأتي في أولوية تالية للأزمات الأخرى.

وفي ظلّ تعدّد مصادر الأزمات ولاعتبارات اقتصادية، اتّخذت مصر موقفاً دفاعياً، اتسم بتوسيع المشاورات مع الدول العربية والأفريقية. كان الباعث الأولي متمثلاً في تقليل الفجوة مع التحالفات الأميركية والأوروبية، وخفض احتمال فلتان الأمن الإقليمي عبر نشوب حروب العصابات في بلدانٍ عديدة. انعكس هذا المنظور في التعامل مع حملة الرد الإيرانية، 13 إبريل/ نيسان الجاري، على اعتداء إسرائيل على القنصلية الإيرانية في دمشق، حيث استندت رؤيتها إلى أن تعدّد أطراف الحرب لا يمثل مصلحة للأمن الإقليمي بقدر ما يؤدّي إلى تحويل الأراضي الفلسطينية إلى مسرح عمليات عسكرية تمتد آثارها إلى دول الجوار.

خلال هذه الفترة، انشغلت السياسة المصرية بتوزيع علاقاتها ما بين الولايات المتحدة وأوروبا، نتج عنه فتح المشاورات بشأن مشكلات الأمن، الهجرة والتعاون الاقتصادي. وبمرو الوقت عملت التوافقات على تَفَهم الاتحاد الأوروبي المخاوف المصرية ودعم وضعها النقدي بتسهيلات مالية (ثمانية مليارات دولار). ورغم التلاقي في الجوانب الاقتصادية، ظلت مواقف أوروبا مُتحيّزة تماماً لإسرائيل، وترى الدفاع عنها أولوية مطلقة ووحيدة. لذلك، تراجعت كل محاولات التّلَطف الأوروبية أمام محاولة إيران رد اعتبارها معنوياً. فقد تراجعت مطالب ملك الأردن ورئيسي مصر وفرنسا بوقف فوري لإطلاق النار المنشورة في صحيفة لوفيغارو في 8 إبريل/ نيسان الجاري، ليحل مكانها الحديث عن العقوبات وتطوير الصراع.

على أي حال، لم يؤدّ تتابع الاتصالات الإقليمية والدولية إلى نضج معايير مشتركة للأمن الإقليمي، فقد اقتصرت المبادرات/ الرغبة الدولية على نوع من ديبلوماسيةٍ عامةٍ لا ترقى إلى معالجة العيوب الهيكلية للعلاقات السياسية، وخصوصاً ما يتعلق بظواهر تشتت واختلاف إدراك الدول لمصادر التهديد وتراخي الحاجة للتعاون، فقد تبلورت هذه النتيجة لانشغال بعض البلدان باتجاهات التطبيع مع إسرائيل ودخول مجموعة من الدول في حالة فراغ أمني وحرب أهلية، كما يحول استمرار أزمة الثقة في انْدماج إيران في المصالح الإقليمية من دون التفكير في توافق استراتيجي على تعريف المخاطر المشتركة.

على أي حال، تفيد السياقات الجارية بأنه على الرغم من مساهمة سياسة الاحتواء في امتصاص مُحفزات الصراع، تعمل التناقضات على تسهيل ظهور الأزمات بمعدّل أسرع من ملاحقة السياسة الخارجية، حيث ترجع الأزمات إلى تناقضات هيكلية، لا تقتصر على الطبيعة العولمية للقضية الفلسطينية، لكنها تمتد إلى خلافات دينية وتنافسية مذهبية، أضعفت فرصة بناء تحالفات دائمة. ولذلك، تقف السياسة الخارجية والدفاعية أمام تحدّيات مستمرّة، يمكن حلها، جزئياً، من خلال تفاهمات مع بعض الدول حول الحد الأدنى من الأمن القومي.

(كاتب مصري في إسطنبول)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد
(Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads